موقف سوريا من القضية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢

د. فهد عباس سليمان السبعاوي
مدرس
جامعة كركوك – كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

جاء انطلاقة الثورة الجزائرية في تشرين الثاني ١٩٥٤ بمثابة رد فعل على السياسات التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي دام أكثر من ١٣٢ عاماً. وشكلت الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ مرجعيةً ومنطلقاً للتقارب السوري- الجزائري، إذ كان لسوريا – حكومةً وشعباً – موقفٌ موحدٌ معنويٌ ومادياً، بجانب حرب التحرير الوطني الجزائرية.

يتناول البحث الدور الذي أدته سوريا في دعم القضية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، ومساهمتها مع الدول العربية والإسلامية في دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، لاسيما الجهود التي بذلتها من أجل تسجيل تلك القضية على جدول أعمال الأمم المتحدة والتعريف بها خلال المدة (١٩٥٥- ١٩٦٢). كما يتناول البحث الدعم الذي أبداه مجلس النواب والرأي العام السوريين للثورة الجزائرية، من خلال دعمها مالياً ومعنوياً عن طريق جمع التبرعات داخل سوريا ومن خلال المظاهرات المنددة بالسياسة التعسفية التي انتهجتها فرنسا تجاه الجزائر.

تطور الحركة الوطنية في الجزائر (١٨٣٠ – تشرين الثاني ١٩٥٤):

وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي المباشر منذ عام ١٨٣٠[١]، وطبقت سلطات الاحتلال أساليب عدة لإخضاع الجزائر بالقوة شملت الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية كافة، بهدف العمل على دمج وإلحاق الجزائر بفرنسا منها تعيين حاكم فرنسي يدير الشؤون السياسية والإدارية للجزائر في أيلول عام ١٨٣٤ وهو الجنرال ديرو إيرلون(Derouet Erlon)، وأصدرت قانوناً في نفس العام عدّت فيه الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية[٢].

وردّاً على الاحتلال الفرنسي وأساليبه التعسفية تجاه الجزائر بدأت حركة المقاومة الجزائرية التي حمل لواءها الأمير عبدالقادر الجزائري، فقد اعتمدت على أسلوب الكفاح المسلح منذ عام ١٨٣٠، واستطاعت حركة المقاومة الجزائرية تكبيد الفرنسيين خسائر فادحة[٣].

وساهم قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) في تغيير الكثير من الأوضاع السياسية والفكرية للمجتمع الجزائري، إذ اتبعت الحركة الوطنية في الجزائر أسلوب الكفاح السياسي، التي حمل لوائها عدد من الجزائريين الذين خدموا في الجيش الفرنسي. فقد شهدت الجزائر تأسيس عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية طالبت بحقوق الجزائر، أبرزها الحزب الإصلاحي الذي أسسه الأمير خالد[٤]عام ١٩٢٠[٥]. الذي دعا الى إيقاف الهجرة الأجنبية الى الجزائر وحصول الجزائريين على كامل حقوقهم المدنية والعسكرية ومساواتهم مع المستوطنين، وإصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية والثقافية [٦]. وفي عام ١٩٢٦ أسس مصالي الحاج[٧] حزب نجم شمال إفريقيا الذي رفع شعار الاستقلال الكامل للجزائر[٨]، وفي عام ١٩٢٧ أسس كل من فرحات عباس[٩] وأبن جلول حزب اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين، وهو من دعاة الاندماج مع فرنسا لأنه كان يمثل مصالح الطبقة البرجوازية وكبار الملاكين[١٠].

شهدت الحركة الوطنية تطوراً مهماً تمثل في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائرية عام ١٩٢٨[١١]، ذات الطابع الإسلامي بزعامة كل من الشيخ الطيب العقبي والشيخ عبدالحميد بن باديس[١٢]، وهي حركة دينية إصلاحية برز نشاطها عام ١٩٣١ وكان لها أثر في تنوير الرأي العام الإسلامي ونشر وإحياء الثقافة العربية وزيادة الوعي الوطني في المجتمع الجزائري، باعتباره السبيل الوحيد والمهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي[١٣] .

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، انخرط أغلب الجزائريون في الجيش الفرنسي على أمل تحسين مستوى معيشتهم الصعبة وأن تلتفت فرنسا الى الاهتمام بالشعوب الرازحة تحت استعمارها، لاسيما الجزائر، إلا أنه لم يطرأ أيُّ تغييرٍ في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر في عهد حكومة فيشي الموالية للألمان، بل عمدت الى تكبيل الجزائريين بمجموعة من الإجراءات منها ملاحقة عناصر الحركة الوطنية وإيداعهم في السجون [١٤].

لم تمنع الإجراءات الفرنسية الوطنيين الجزائريين من ممارسة نشاطهم السياسي، ففي آذار ١٩٤٤ أسست بعض الأحزاب السياسية جبهة أصدقاء البيان والحرية، ودعت الجبهة الى إنشاء جمهورية جزائرية تتمتع باستقلال ذاتي في إطار فيدرالي مع فرنسا، والإفراج عن بعض قادة الحركة الوطنية أمثال مصالي الحاج الذي نُفي الى الكونغو[١٥]. رفضت السلطات الفرنسية تلك المطالب، لاسيما بعد أن مالت كفة الحرب لدول الحلفاء على دول المحور، وعمدت الى تدبير مذبحة في مدينة اسطيف القريبة من مدينة قسنطينة التي راح ضحيتها مايقارب (٤٥) ألف شهيد في أيار عام ١٩٤٥، بسبب المظاهرات التي اندلعت في المدن الجزائرية ابتهاجاً بانتصار قوات الحلفاء وللمطالبة بمنح الجزائر الاستقلال الكامل [١٦].

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية تطوراً في السياسة الفرنسية تجاه الحركة الوطنية الجزائرية، وتمثل ذلك في إتباع سياسة التضييق والقمع والترهيب ضد رجال الحركة الوطنية[١٧].

في عام ١٩٤٦ غيرت فرنسا من سياستها السابقة وأصدرت قراراً في ١٦ آذار ١٩٤٦ تضمن عفواً عاماً عن الزعماء الجزائريين وعودة الحياة الطبيعية في الجزائر، وبادرت الحركة الوطنية الى استئناف نشاطها، إذ تشكل حزبان سياسيان خلال عام ١٩٤٦، الأول: هو حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برئاسة فرحات عباس، والثاني: هو حزب انتصار الحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج[١٨].

واصلت السلطات الفرنسية سياسة الاضطهاد ضد الحركة الوطنية وعدّت الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية، فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الذي صدر في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٤٦ على أن الجزائر جزء من فرنسا [١٩]، وعملت على تقديم مشروع قانون في عام ١٩٤٧، نص على أن الجزائر عبارة عن مجموعة من محافظات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلالها المالي، أما السلطة التنفيذية فتكون بيد الحاكم الفرنسي، ويكون للجزائر سلطاتها التشريعية يمثلها مجلس حكومة يتكون من ستة أعضاء[٢٠].

لكن هذا القانون التنظيمي لم يغير شيئاً من الحالة الإدارية القائمة في الجزائر بوصفها جزءاً من فرنسا، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما استمرت الإدارة الفرنسية من جهة أخرى في سياسة اضطهاد العناصر الوطنية، واستمرت حملات الاغتيال والإرهاب والقيام بأعمال السلب والنهب والحرق التي نفذتها القوات الفرنسية خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥١[٢١].

وإزاء السياسة الفرنسية القمعية الأخيرة، تأكد للحركة الوطنية أن النضال السياسي في إطار القوانين الاستعمارية أمر لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق استقلال الجزائر وبادرت إلى تبني فكرة الكفاح المسلح ومن ثم الأعداد لخوض المعركة ضد الاستعمار الفرنسي[٢٢]، فأنشئت المنظمة الخاصة، وقد تم إنشاؤها عام ١٩٤٨ من عناصر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد تلقى أفرادها تثقيفا سياسيا وتدريبا عسكريا، وكان الغرض من إنشائها إعداد كادر لجيش الثورة، وأخذت هذه المنظمة بالانتشار والتوسع حتى شمل تنظيمها كل أقاليم الجزائر[٢٣].

وفي ٢٠ تموز ١٩٥١ صدر بيان بتوحيد جميع الأحزاب السياسية بإسم الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات[٢٤]، والتي كان من بين أهدافها إلغاء الانتخابات المزورة التي جرت في عام ١٩٤٧، ومواجهة الإجراءات الفرنسية كافة ومنع تدخل الإدارة الفرنسية في القضايا الدينية للمسلمين[٢٥]. وهذا الأمر دفع حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى عقد مؤتمرها الثاني في ٤ نيسان ١٩٥٣، والغرض من ذلك هو ترك الطرق السلمية في المطالبة بحق الجزائر في الاستقلال، واعتماد أسلوب الكفاح المسلح، ولذلك بحث المؤتمر أمر إعادة تشكيل "المنظمة الخاصة" والاستفادة منها في التهيئة للثورة[٢٦].

لم تستمر الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات طويلاً بسبب تضارب الآراء حول شكل العمل السياسي المقبل، إذ أعلن فرحات عباس وأنصاره قبولهم بمبدأ الاستقلال على مراحل بينما تمسك مصالي الحاج وجماعته بفكرة الاستقلال الكامل وجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر[٢٧]، فضلاً عن ذلك فقد حدثت بعض الخلافات داخل حزب انتصار الحريات الديمقراطية حول الموقف من زعيمه مصالي الحاج، الذي كان يحرص على لقب الزعامة، واللجنة المركزية للحزب التي كانت تدعو الى القيادة الجماعية[٢٨].

اجتمع قادة التنظيم الثوري في ١٠تشرين الأول عام ١٩٥٤ بمدينة الجزائر العاصمة، وبادروا الى اتخاذ قرارين مهمين: الأول تحديد تاريخ إعلان الثورة، والثاني إعطاء تسمية جديدة لتنظيم اللجنة الثورية للوحدة والعمل[٢٩].

وفي خضم ذلك الصراع أعلنت اللجنة الثورية للوحدة والعمل انطلاقة الثورة الجزائرية في ١ تشرين الثاني ١٩٥٤[٣٠]، وبعد أن انضمت معظم الفصائل الوطنية تحول اسمها الى جبهة التحرير الوطني الجزائري، كما انضم الى الجبهة الأحزاب السياسية جميعها ماعدا

مصالي الحاج وجماعته، الذين عمدوا الى تأسيس حركة مستقلة بإسم الحركة الوطنية الجزائرية، والتي قوبلت باستياء كبير في الجزائر[٣١]، وقد أكدت الثورة في بيانها الأول على الاستقلال التام وفتح الباب أمام جميع المواطنين الجزائريين والأحزاب والتنظيمات السياسية في الدفاع عن البلاد عن طريق الكفاح المسلح[٣٢].

حققت الثورة الجزائرية انتصاراتٍ عدةً ضد القوات الفرنسية، الأمر الذي أجبر السلطات الفرنسية على اتخاذ موقف حاسم إزاء تلك الانتصارات، فقد أعلن رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس[٣٣] (حزيران ١٩٥٤- شباط ١٩٥٥) (M. France) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٤ أن بلاده ستستخدم القوة ولا تفكر في التفاوض مع الوطنيين الجزائريين ولن يسمح بفصل الجزائر عن فرنسا[٣٤]. وأصدرت السلطات الفرنسية قراراً تضمن إعلان حالة الطوارئ في الجزائر في نيسان عام ١٩٥٥[٣٥]، وشرعت باتخاذ إجراءات واسعة تمثلت بفرض الإقامة الجبرية على المواطنين والقيام بحملات الدهم والاعتقال وملاحقة عناصر الحركة الوطنية[٣٦].

<u>الموقف السوري من القضية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢:</u>

حظيت القضية الجزائرية باهتمام كبير من جانب سوريا، وقد أدت الجالية الجزائرية المتواجدة في سوريا، منذ نفي الأمير عبدالقادر الجزائري عام ١٨٥٢ إلى دمشق من طرف الاستعمار الفرنسي، دوراً هاماً في تقوية الاتصال بين السوريين والجزائريين[٣٧]. الأمر الذي انعكس بدوره في تبني سوريا موقفاً أكثرَ تأييداً في دعم القضية الجزائرية وانتقاد سياسات الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

تبنت الحكومة السورية القضية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، وأشترك الوفد السوري برئاسة رئيس الوزراء سعدالله الجابري، في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة في كانون الأول ١٩٤٥ لمناقشة القضايا العربية، لاسيما القضية الجزائرية. لقد أدان المجتمعون مذبحة اسطيف التي ارتكبتها القوات الفرنسية في ٨ أيار ١٩٤٥، وأنه لابد من اتخاذ قرار يدعو الى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة السلوك الفرنسي وما يعانيه الشعب الجزائري جراءهُ[٣٨].

وخلال اجتماع الملوك والرؤوساء العرب في زهراء انشاص في مصر يومي ٢٨ و٢٩ أيار ١٩٤٦ لمناقشة القضايا العربية، دعا الرئيس السوري شكري القوتلي[٣٩](١٩٤٣-

١٩٤٩/١٩٥٥-١٩٥٨) المجتمعين الى استنكار السياسة الفرنسية في بلاد المغرب العربي والعمل بجدية على منح الاستقلال الكامل وحرية الشعوب الرازحة تحت الاستعمار الفرنسي[٤٠]. واستمراراً مع ذلك الموقف اجتمع مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ٢٢ شباط ١٩٤٨ بحضور الوفد السوري، واتخذ المجلس قراراً يأسف من خلاله لعدم قيام الحكومة الفرنسية لتمكين المغاربة من تحقيق الاستقلال التام، كما عبر المجلس عن دعمه الكامل ومساندته لبلدان المغرب العربي[٤١].

وإزاء السياسة الفرنسية التعسفية تجاه بلدان المغرب العربي، وجه وزير الاقتصاد الوطني السوري معروف الدواليبي انتقادات شديدة لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وهذا ما أكده في مذكراته حيث قال:((كانت خطاباتي ضد فرنسا شديدة وواضحة، فقد هاجمت موقفها من الجزائر))[٤٢]. كما ذكر أن فرنسا لم تعد تطمئن إليه بسبب انتقاداته الموجهة إليها، وهو ما دفعها الى مساندة انقلاب العقيد أديب الشيشكلي في كانون الأول ١٩٥١ ضد حكومته، حسب رأيه[٤٣].

وخلال اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في الفترة ١٥-٢٠ آب ١٩٥٠، دعا المندوب السوري فارس الخوري الدول العربية الى العمل على نصرة القضية الجزائرية والضغط على فرنسا من أجل منح الاستقلال الكامل لبلدان المغرب العربي، وعلى أثر ذلك تشكلت في الأمانة العامة للجامعة لجنة بإسم: (اللجنة السياسية القانونية لبحث شؤون المغرب العربي)، كانت مهمتها إعداد دراسة شاملة عن قضايا المغرب العربي ومن بينها القضية الجزائرية. وفي ٣ تشرين الأول ١٩٥١ ناقشت اللجنة السياسية للجامعة العربية التقرير الذي أعدته تلك اللجنة وأعربت عن دعمها الكامل لقضايا المغرب العربي وبينت أنها ستعمل وفقاً لميثاق الجامعة العربية على تمكين تلك البلدان من تحقيق الاستقلال التام[٤٤].

في نهاية عام ١٩٥١ اجتمع عدد من أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية في باريس بالمندوب السوري في الأمم المتحدة احمد الشقيري[٤٥]، وطلبوا منه أن يبذلَ كلَّ ما بوسعه من أجل لفت أنظار المجتمع الدولي الى ما يعانيه الشعب الجزائري جراءَ السياسة التعسفية الفرنسية بوصفهم رعايا فرنسيين، فأجابهم أنه لا يحبذ المساواة مع الفرنسيين، وردوا عليه:((ولمَ لا يكونُ ذلك مرحلة حتى إذا بلغنا حقوقنا انتقلنا الى مرحلة أخرى؟))، وأجابهم بحزم: ((أن المنطق الفرنسي لايمكن أن يكون مرحلة...إنه التسليم...))[٤٦]. وهذا يعني

أن النظرة السورية كانت مع الاستقلال الكامل للجزائر ورفض المماطلات الفرنسية، كونها قد عاشت تجربة الاستعمار الفرنسي.

تابعت الحكومة السورية القضية الجزائرية عبر اجتماعات جامعة الدول العربية خلال تلك المدة، إذ شاركت سوريا في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في ٩ نيسان ١٩٥٣، ودعا المندوب السوري الى ضرورة دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية، واتخذ المجلس قراراً نص على ضرورة طرح تلك القضية في هيئة الأمم المتحدة والعمل على عرضها أمام الرأي العام العالمي(٤٧) .

وجدت الثورة الجزائرية منذ الأسابيع الأولى لانطلاقتها سنداً قوياً في الدول العربية والإسلامية، ومن بينها سوريا، إذ حظيت تلك الثورة باهتمام كبير من جانب مجلس النواب السوري، ففي جلسة ٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ أكد النائب مصطفى الرزقا أن على المجلس إرسال برقية تحية وإكبار لرجال الجزائر وحثهم على مواصلة جهادهم في سبيل الحرية والاستقلال وطالب الحكومة السورية بان تكثف اتصالاتها اللازمة مع الدول العربية والجامعة العربية لبذل المساعي بالطرق الدبلوماسية لوقف الجرائم التي تقوم بها فرنسا ضد أبناء الجزائر(٤٨)، فيما أشار نواب آخرون الى أن سوريا تذوقت مرارة الاحتلال الفرنسي، ودعوا الحكومة السورية الى دعم الثورة الجزائرية وتقديم كل الوسائل الممكنة للدفاع عن أرض الجزائر(٤٩).

ومن أجل تدويل القضية الجزائرية وفتح المجال الدبلوماسي أمام جبهة التحرير الوطني الجزائرية. ففي ٩ تشرين الثاني ١٩٥٤ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة، بحضور الوفد السوري برئاسة فارس الخوري لمناقشة القضية الجزائرية وضرورة عرضها على مجلس الأمن(٥٠)، وناقش المؤتمرون الحالة المأساوية التي يعانيها الشعب الجزائري بسبب الانتهاكات التي تقوم بها القوات الفرنسية(٥١). وبعد المناقشة تقرر تكليف الحكومة السعودية بتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال مجلس الأمن(٥٢)، وبالفعل تقدمت المملكة العربية السعودية برسالة أرسلها وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبدالعزيز(٥٣) في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥ الى مجلس الأمن تطالب المجتمع الدولي فيها بالتدخل السريع لوقف الحملات القمعية التي تمارسها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر(٥٤)، ودعا فرنسا أن تعيد النظر في سلوكها تجاه قضية الجزائر، مُبدياً رفضه عدّ فرنسا القضية الجزائرية قضية داخلية فرنسية(٥٥).

ولأهمية الموضوع فقد جرت مناقشته داخل مجلس النواب السوري في جلسته المنعقدة في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥، فقد بارك المجلس قيام الثورة الجزائرية وعدّها بمثابة رد فعل على جرائم الاستعمار الفرنسي بحق الشعب الجزائري، وانتقد النائب عن دمشق حسين مريود السياسة الفرنسية في الجزائر وتونس والمغرب ودعا الفرنسيين الى سحب قواتهم من تلك البلاد والتعجيل بمنحها الاستقلال الكامل[٥٦]، كما اقترح خلال جلسة ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥ بضرورة عقد مؤتمر عام للمجالس النيابية العربية في دمشق لمناقشة ودعم حركات التحرر والاستقلال في بلاد المغرب ودعم الثورة الجزائرية[٥٧].

تواصل الدعم السوري للقضية الجزائرية، بعد زيارة الرئيس السوري شكري القوتلي للقاهرة في ٦ آذار ١٩٥٦، إذ تم عقد اجتماع ثلاثي بين الملك السعودي سعود بن عبدالعزيز(١٩٥٣-١٩٦٤)، والرئيس المصري جمال عبدالناصر(١٩٥٤-١٩٧٠)، واستمر الاجتماع الى ١٢ آذار ١٩٥٦، وناقش الزعماء الثلاثة عدداً من القضايا العربية، لاسيما القضية الجزائرية[٥٨]، وتوصلوا الى بيان مشترك أكدوا من خلاله على وضع خطة عربية شاملة لتدعيم الأمن العربي، كما أدانوا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا وعدّوها انتهاكاً وتهديداً لحقوق شعوب تلك المنطقة برمتها وطالبوا فرنسا أن تعترف بحقوق شعوب شمال إفريقيا طبقاً لميثاق الأمم المتحدة[٥٩].

وإزاء الادعاءات الفرنسية الرامية الى عدّ الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية، عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٦ اجتماعاً لها بحضور الوفد السوري لمناقشة هذا الموضوع، ودعا رئيس الوفد السوري الدول العربية الى تقديم المساعدة العاجلة للشعب الجزائري الضعيف الأعزل بكل ما تملكه من وسائل، واقترح خلال الجلسة مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً[٦٠]، وفي اجتماع آخر عُقد في ٧ نيسان ١٩٥٦ تقرر فيه تشكيل لجنة فرعية من ممثلي الدول العربية في الجامعة لدراسة إمكانية مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافيا، وهو الموضوع الذي تبناه الوفد السوري[٦١].

وللتدليل على مدى جدية الحكومة السورية في العمل على تطبيق مقاطعة فرنسا سياسياً، فقد اعتذرت عن استقبال وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو[٦٢](Christian Pineau)، الذي كان يروم زيارة دمشق في شهر نيسان ١٩٥٦ لإقناع الحكومة السورية بوقف دعمها للثورة الجزائرية[٦٣].

في ١٠ نيسان ١٩٥٦ استقبل رئيس الوزراء السوري سعيد الغزي السفير الفرنسي في دمشق كلود كلاراك (C. Clarac) وجرى الحديث عن تطورات الوضع في الجزائر، وأوضح الغزي أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه المجازر التي ترتكبها القوات الفرنسية بحق الجزائريين، مطالباً الحكومة الفرنسية الى إعادة النظر في سياستها تجاه الشعب الجزائري والاستجابة لمطالبه المتعلقة بنيل الاستقلال التام(٦٤).

وتأكيداً على الاهتمام السوري بالقضية الجزائرية، قدّم رئيس الوزراء صبري العسلي بيان وزارته الى مجلس النواب في ٢٧ حزيران ١٩٥٦ وأكد على عزم حكومته دعم القضايا العربية ومن بينها القضية الجزائرية في المحافل العربية والدولية، وطالب عدد من النواب السوريين خلال الجلسة من الحكومة بضرورة مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً بسبب جرائمها المستمرة تجاه الشعب الجزائري(٦٥)، وقدم (٢١) نائباً مشروع قانون الى مجلس النواب بإلغاء الرخص الممنوحة للمدارس والمؤسسات الفرنسية ومنع إرسال بعثات ثقافية سورية الى فرنسا ومنع استيراد البضائع الفرنسية وإغلاق الشركات والمصارف الفرنسية العاملة في سوريا(٦٦).

وفي تموز ١٩٥٦ دأبت جبهة التحرير الوطني على العمل من أجل كسب الدعم والتأييد العربي، فقد حصلت الجبهة على التأييد المطلق من جانب الحكومة السورية خلال مؤتمر الخريجين المنعقد في دمشق لدعم مصر في مواجهة التحديات الغربية خلال تلك الفترة(٦٧). ودعم مجلس النواب السوري كفاح الشعب الجزائري خلال جلسته المنعقدة في ٢٨ تموز ١٩٥٦، إذ أكد النواب دعم بلادهم لقضيتي الجزائر ومصر ورفضوا اعتبار فرنسا قيام مصر بتأميم قناة السويس عملاً عدوانياً، وأوضحوا أن فرنسا هي من تقترف الأعمال العدوانية بحق الشعب العربي، لاسيما في الجزائر وتونس والمغرب، وأن سوريا لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه المجازر الفرنسية في الجزائر، ودعا النواب جميع الدول العربية الى الوقوف بحزم أمام الممارسات التعسفية الفرنسية في بلاد المغرب العربي(٦٨).

عبر الجزائريون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلتها سوريا تجاه الشعب الجزائري، وجاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة فرحات عباس الى دمشق في ٣١ تموز ١٩٥٦، إذ وجه الشكر نيابة عن الشعب الجزائري للدور السوري الداعم للقضية الجزائرية، واجتمع الوفد بالرئيس السوري شكري القوتلي وتكلل

الاجتماع بنتائج مهمة تمثل في فتح مكتب تمثيل لجبهة التحرير الوطني في دمشق برئاسة عبدالحميد مهري[٦٩] وبمساعدة الشيخ محمد الغسيري[٧٠].

وحول موضوع مطالبات النواب السوريين بمقاطعة فرنسا، فقد جرى نقاش طويل داخل مجلس النواب السوري في ٤ آب ١٩٥٦، إذ كرر عدد من النواب مطالبهم بقطع العلاقات مع فرنسا بسبب سياساتها التعسفية في بلاد المغرب العربي، كما طالبوا أن تقوم الحكومة السورية بإرسال مذكرات تدعو جميع الدول العربية بضرورة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وتوقيف جميع شركات الملاحة البحرية والجوية الفرنسية ومنع بواخرها وطائراتها من ارتياد الموانئ العربية والمرور بأجوائها ومياهها الإقليمية ومقاطعة الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الفرنسية ودعم جهود تشكيل حكومة جزائرية حرة وتمثيلها في الجامعة العربية وتشكيل فصائل من المتطوعين العرب للوقوف الى جانب جيش التحرير الوطني في الجزائر[٧١].

وفي سياق متصل اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في دمشق في ١٨ أيلول ١٩٥٦، وقد حث المؤتمرون اللجنة الفرعية على ضرورة انجاز دراسة مقاطعة فرنسا من جميع النواحي[٧٢].

وفي محاولة للحد من تصاعد وتيرة الثورة ضدها، قامت فرنسا في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦ باختطاف الطائرة التي كانت تقل عدد من قادة جبهة التحرير الوطني وهم احمد بن بيلا[٧٣] ومحمد خضير وحسين آيت احمد ومحمد بوضياف ومصطفى الأشراف، إذ كانت الطائرة متوجهة من الرباط الى تونس[٧٤]، وقد أثار ذلك قلق واستياء الحكومة السورية، إذ قدم رئيس الوزراء السوري صبري العسلي في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٦ مذكرة احتجاج الى السفير الفرنسي في دمشق، أوضح فيها قلق واستنكار بلاده للسياسة التعسفية التي تمارسها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، كما عبر عن غضب الشعب السوري واستهجانه لإقدام الفرنسيين على اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية وطالبَ بالإفراج عنهم[٧٥]، ورفعت الحكومة السورية برقيات الى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (١٩٥٦-١٩٧٨) وسلطان مراكش محمد الخامس (١٩٢٧-١٩٦١) والأمين العام للأمم المتحدة داك هامر شولد [٧٦](Dag Hammershold) (١٩٥٣-١٩٦١)، استنكرت فيها عملية الاعتقال بحق الوطنيين الجزائريين التي تتنافى مع القانون داعيةً الى بذل الجهود الممكنة لإطلاق سراح المعتقلين والاعتراف باستقلال الجزائر[٧٧]، وبادرت الحكومة السورية

الى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، بسبب سياستها الاستعمارية في الجزائر واشتراكها في العدوان على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، بالتعاون مع بريطانيا و(إسرائيل) [٧٨].

وعلى المستوى الشعبي، استنكر الشعب السوري عملية الاختطاف الفرنسية وطافت مظاهرات عارمة شملت المدن السورية، وسارت المظاهرات في شوارع دمشق، وعبرت عن غضب الرأي العام في سوريا واحتجاجه على خطف الزعماء الجزائريين[٧٩]، حتى وصلت المظاهرات مبنى مجلس النواب حيث حيّا المتظاهرين رئيس المجلس ناظم القدسي وممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية في دمشق عبدالحميد مهري، وألقى القدسي كلمة عبر فيها عن استنكار سوريا حكومةً وشعباً لحادثة الاختطاف الفرنسية، وأكد وقوف سوريا والدول العربية الى جانب الشعب الجزائري حتى تحقيق الاستقلال الكامل[٨٠]، وانطلقت مظاهرات نسوية في دمشق دعا إليها اتحاد الجمعيات النسائية في سوريا بزعامة عادلة بيهم الجزائري، ورفع شعارات مؤيدة لحق الشعب الجزائري في الاستقلال وطالب الأمم المتحدة بالتدخل للإفراج عن القادة الجزائريين المختطفين[٨١]، وشهدت حلب مظاهرات احتجاجية منددة بالسياسة الفرنسية وسرعان ماتحولت إلى هجوم على المؤسسات الفرنسية[٨٢].

وفي إطار الدعم السوري والعربي لكفاح الشعب الجزائري من أجل نيل الاستقلال التام، توجه الرئيس السوري شكري القوتلي الى بيروت لحضور اجتماع الملوك والرؤوساء العرب في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦، واستغرق الاجتماع لمدة يومين تناول فيه المجتمعون الظروف التي تعيشها المنطقة العربية بسبب العدوان الثلاثي على مصر والسياسة القمعية التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، وأكد المجتمعون على تأييد مطالب الشعب الجزائري في نضاله حتى تحقيق أمانيه الوطنية في الاستقلال والسيادة[٨٣].

في ٣ كانون الثاني ١٩٥٧ قدم رئيس الوزراء السوري صبري العسلي بيان حكومته الى مجلس النواب السوري للمصادقة عليه، وتضمن البيان فقرة مهمة تمثلت في مواصلة الحكومة السورية دعم قضايا المغرب العربي، ولاسيما دعم الثورة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وقد أيّد جميع النواب البيان الوزاري المقدم من جانب رئيس الوزراء[٨٤].

واصلت سوريا جهودها مع الدول العربية عبر الجامعة العربية من أجل دعم القضية الجزائرية، ففي ٢٥ شباط ١٩٥٧ اجتمع الرئيس السوري شكري القوتلي في القاهرة مع

رؤوساء مصر والسعودية والأردن، وتطرق زعماء تلك الدول الى جملة من القضايا التي تهم المنطقة العربية[٨٥]، ومن بينها قضية الجزائر إذْ عبروا عن تأييدهم ومساندتهم للثورة الجزائرية وتمجيد نضال أهل الجزائر ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية[٨٦] ، واشتركت كل من سوريا والسعودية ومصر بإرسال مذكرات الى الدول الأعضاء في الجامعة العربية في آذار ١٩٥٧، طالبت فيها بضرورة بذل الجهود من أجل تأمين الإفراج عن الزعماء الجزائريين المعتقلين[٨٧].

عبّر الجزائريون عن شكرهم وامتنانهم للجهود السورية في دعم القضية الجزائرية، وجاء ذلك أثناء زيارة وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية برئاسة فرحات عباس لدمشق في ١٥ آذار ١٩٥٧، والتقى الوفد بالرئيس السوري شكري القوتلي الذي أكد من جانبه :((أن سوريا مشتركة معكم في القتال، إن أردتم سلاحا أمددناكم بالسلاح، وإن أردتم مالاً عندنا ما نستطيع بذله وإن أردتم رجالاً فرجال سوريا مستعدون لخوض الوغى إلى جانبكم، أقول لكم هذا علناً وجهراً لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي تعلم أننا قوم جد لا هزل، وأنا أكلم قائد الجيش السوري هنا أمامكم ليفتح مخازن الذخيرة، حتى يأخذ منها المجاهدون الجزائريون ما يريدون، لقد عقدنا العزم النهائي على أن نموت أو نحيا معاً وستكون لنا الحياة الحرة الكريمة بإذن الله))[٨٨].

وفي الإطار نفسه ترأس وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار وفد بلاده في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ١٢ أيلول ١٩٥٧، وأكد البيطار دعم بلاده المتواصل للثورة الجزائرية وأتهم فرنسا والدول الغربية الأخرى بتدبير المجازر بحق الشعب الجزائري، وقد أيّد المجلس خلال الاجتماع حق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية واستنكر السياسة التعسفية التي تمارسها السلطات الفرنسية بحقه، ودعا المجلس جميع الدول العربية بتقديم الدعم السياسي والمالي للثورة الجزائرية[٨٩]، وندد البيطار بكل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية العربية وعلى رأسها الإدارة الأمريكية[٩٠]، إذ عدّها المسؤولة عن الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري بسبب المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة الى فرنسا لإطالة وجودها في الجزائر[٩١].

الدعم السوري للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة ١٩٥٥-١٩٦٢:

لم تكتفِ الحكومة السورية بدعم القضية الجزائرية في إطار الجامعة العربية، وإنما تعدى ذلك الى دعمها في المؤتمرات الدولية. ففي ١٨ نيسان ١٩٥٥ اشتركت الحكومة

السورية برئاسة وزير الخارجية والدفاع خالد العظم في مؤتمر باندونغ باندونيسيا، وقد ضم المؤتمر عدداً من الدول الإفريقية والآسيوية المناهضة للاستعمار ولمناقشة القضايا المتعلقة بالدول الرازحة تحت نير الاستعمار وضرورة دعمها[٩٢]، وألقى العظم كلمة سوريا في المؤتمر ذكر فيها الحالة المأساوية التي يعيشها سكان بلاد المغرب العربي بسبب سياسات الاستعمار الفرنسي ودعا الدول المجتمعة في المؤتمر الى نصرة أهالي تلك المنطقة[٩٣]. وأوضح معروف الدواليبي احد أعضاء الوفد السوري، بعد عودته من المؤتمر، بأن الوفود العربية استطاعت في هذا المؤتمر شرح قضايا المغرب العربي، وجعلت الوفود المشاركة فيه تتبنى هذه القضايا بعد أن كانت تتنكر لها، وأكد بان القرارات التي اتخذها المؤتمر كانت نصراً كبيرا لقضايا المغرب العربي لأنه ألزم الدول المجتمعة على العمل بما جاء في هذه المقررات[٩٤].

وفي سياق متصل كانت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قد بعثت بمذكرة في ٧ نيسان ١٩٥٥ الى مؤتمر باندونغ، أوضحت فيها الحالة السيئة التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي، ودعت الجبهة الدول المشاركة في المؤتمر الى بذل الجهود للوقوف الى جانب الشعب الجزائري ومؤازرته في مطالبه المتعلقة بنيل الاستقلال التام[٩٥]. وبفضل الدور السوري والعربي فقد سُمح لوفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية الحضور لجلسات مؤتمر باندونغ في منتصف نيسان ١٩٥٥[٩٦].

ومن جانب آخر خرج المؤتمر بنتيجة مهمة تمثلت في مناصرته حقَّ الشعوب في تقرير مصيرها، وفيما يخص شمال إفريقيا، فقد طالب المؤتمر الحكومة الفرنسية بضرورة الاستجابة لرغبات الشعوب الرازحة تحت استعمارها ومنحها الاستقلال الكامل[٩٧].

وهذا يعني أن الدول العربية – ولاسيما سوريا – كانت جادة مع الدول المشاركة في المؤتمر من أجل تدويل القضية الجزائرية وإبعادها عن دائرة المحيط الفرنسي وإدراجها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

إن مسألة عرض القضية الجزائرية في أول مؤتمر دولي إنما جاء بفضل جهود بعض الدول العربية، لاسيما سوريا ومصر والعراق والسعودية، إذ اعترف المؤتمرون بجبهة التحرير الوطني الجزائرية ممثلاً شرعياً للشعب الجزائري، وبهذا جسد مؤتمر باندونغ تأييد كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي[٩٨].

وفي إطار الأمم المتحدة بذلت الحكومة السورية جهوداً لدعم القضية الجزائرية، فقد اشتركت الحكومة السورية في الاجتماع الذي دعت إليه الأمم المتحدة في دورتها العاشرة في ٢٠ حزيران ١٩٥٥ للاحتفال بذكرى تأسيسها، وترأس الوفد وزير الخارجية والدفاع خالد العظم. وقبل توجهه الى الولايات المتحدة، توجه العظم الى فرنسا والتقى بالرئيس الفرنسي رينيه كوتي[٩٩] (Rene. Coty) (١٩٥٤-١٩٥٨) وتناولا العلاقات الثنائية بين البلدين، وأوضح الرئيس الفرنسي أن بلاده قلقة حيال ما تقوم به الإذاعة السورية من شن حملات إعلامية موجهة الى سكان بلاد المغرب تدعوهم الى مواصلة الثورة ضد الوجود الفرنسي، فضلاً عن الحملات العنيفة ضد سياسات فرنسا في الجزائر على وجه الخصوص[١٠٠]، وأجاب العظم إن بلاده لاتحمل نيات سيئة تجاه فرنسا وإن الإذاعة السورية لا تؤذي فرنسا وإنما تدعم مطالب سكان بلاد المغرب العربي في الحصول على الاستقلال والسيادة، والتقى العظم بوزير الخارجية الفرنسي بينو وناقش معه قضية الجزائر إذ أوضح له وجوب أن تعدل بلاده عن اعتبار الجزائر ولاية فرنسية وضرورة العمل على إيجاد حل سليم يرضي الشعب الجزائري ومنحه الاستقلال الكامل، ورد الوزير الفرنسي أن موضوع الجزائر شائك ومعقد بسبب وجود المستوطنين الفرنسيين وضغوطهم المستمرة على الحكومة للحيلولة دون منح الجزائر الاستقلال خوفاً على مصالحهم، وطلب من العظم إيقاف الحملات العنيفة التي تشنها الإذاعة السورية ضد السياسة الفرنسية في الجزائر[١٠١].

توجت الجهود التي بذلتها سوريا والدول المشاركة في مؤتمر باندونغ بنتائج إيجابية دعمت موقف القضية الجزائرية دولياً، إذ تقدمت (١٤) دولة أفرو آسيوية بطلب الى الأمم المتحدة في دورتها العاشرة في ٢٠ حزيران ١٩٥٥، تضمن إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها على أساس مبدأ حق تقرير مصير الشعوب[١٠٢].

وناقش المجتمعون العديد من القضايا من خلال المداخلات التي أبداها مندوبو الدول المشاركة، وألقى رئيس الوفد السوري خالد العظم كلمة بلاده والتي جاء فيها ما يخص بلاد المغرب العربي:((إن هذا الجزء من الوطن العربي يجب أن يتحرر فوراً لأن تحريره يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيكون وسيلةً فعالةً لإزالة سبب من أسباب المنازعات الدولية القائمة حالياً، وسوريا تؤيد تأييداً تاماً تحرير أقطار المغرب العربي)) [١٠٣]. واستطاعت الدول العربية والدول الافرو آسيوية تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال

الأمم المتحدة في ١ تشرين الأول ١٩٥٥، إذ صوتت (٢٨) دولة مقابل (٢٧) دولة وامتناع (٥) دول عن التصويت[١٠٤].

كانت الحكومة الفرنسية على دراية تامة بدعم الدول العربية للقضية الجزائرية، لهذا طلبت من حلفائها، لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا، العمل على إجهاض ذلك الدعم والوقوف ضد مناقشة تلك القضية في الأمم المتحدة على أساس أنها قضية داخلية خاصة بفرنسا، مما حدا بدول أمريكا اللاتينية بتقديم طلب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٥ يقضي بشطب القضية الجزائرية من جدول أعمال دورة عام ١٩٥٥، وتم على أثره إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٥ بعدم مناقشة تلك القضية وإرجائها الى دورة أخرى مع الاحتفاظ بحق طرحها من جديد[١٠٥]. وقد احتج المندوب السوري احمد الشقيري على ذلك القرار وخاطب الوفد الأمريكي والبريطاني والدول الغربية متسائلاً كيف ترفض دول تدعي الحرية والديمقراطية وهي تطعن الأمم المتحدة في أقدس مبادئها وهو حق الشكوى[١٠٦].

لم تمنع هذه المحاولات الدول العربية والدول الافرو آسيوية من مواصلة دعم القضية الجزائرية عن طريق الأمم المتحدة، ففي ١٣ حزيران ١٩٥٦ طلبت (١٣) دولة أفرو آسيوية أن يعقد مجلس الأمن جلسة عاجلة لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر، ألا أن الطلب رُفض من جانب فرنسا وبادرت بسحب مندوبها من الجلسة، تدعمها في ذلك الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، الأمر الذي أثار استنكار الدول الافرو آسيوية، إذ انتقد المندوبون العرب التصرفات الفرنسية، ودعا المندوب السوري في الأمم المتحدة الجديد رفيق العشّا الفرنسيين الى الانسحاب من الجزائر ومنحها الاستقلال الكامل[١٠٧]، وأكد أنه إذا ما رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة ودعم القضية الجزائرية. فإن الأمم المتحدة لن تصبح بعد الآن الهيئة المدافعة عن حقوق الإنسان وستصبح الجزائر جرحاً دامياً يؤثر في إفريقيا بكاملها[١٠٨]، وفي ١ تشرين الأول ١٩٥٦ طلبت مجموعة من الدول الافرو آسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة[١٠٩]، وأحرزت الدول الافرو آسيوية هذه المرة نصراً مهماً في تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال تلك الدورة [١١٠].

استطاعت الدول العربية – لا سيما سوريا – إشراك الوفد الجزائري في المداخلات المتعلقة بالقضية الجزائرية، وبناءاً على طلب الدول الافرو آسيوية ومن بينها الحكومة

السورية، قررت الأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها[١١١].

ونتيجة للدعم الذي لقيته القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بفعل جهود الدول الافرو آسيوية، ومن بينها سوريا، فقد اشتد ساعد الثورة الجزائرية في الداخل، وانضمت إليها النقابات العمالية فضلاً عن الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين، فضلاً عن الانتصارات التي حققها الثوار ضد القوات الفرنسية[١١٢]، وفي عام ١٩٥٦ عقد قادة الثورة الجزائرية مؤتمرهم الأول في وادي الصومام الواقع جنوب غرب مدينة بجاية، ومن بين أهم القرارات التي أصدرها المؤتمر هو انتخاب هيئة قيادية عُرفت بـ(المجلس الوطني للثورة الجزائرية)، فضلاً عن تأسيس جيش التحرير الوطني[١١٣].

تزامنت الانتصارات التي حققها الثوار الجزائريون على القوات الفرنسية مع الجهود التي كانت تبذلها سوريا ضمن مجموعة الدول الافرو آسيوية في الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية، ولهذا كانت الدول الافرو آسيوية مستعدة لتسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال دورة عام ١٩٥٧، وقد شهدت هذه الدورة تنافساً بين الدول الداعمة للقضية الجزائرية وبين فرنسا والدول الداعمة لها، إلا أن هذا لم يمنع الدول العربية – لاسيما سوريا – من إرسال طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الأممية[١١٤]، وقد قوبل الطلب برفض من جانب فرنسا مرة أخرى، التي حاولت الالتفاف على منجزات الثورة الجزائرية[١١٥]، ولكن بفضل الدور الذي أدته الدول الافرو آسيوية ومن بينها سوريا والسعودية ومصر، من خلال تقديمها مذكرة مشتركة الى رئيس الدورة أوضحت فيها أساليب القمع والانتهاكات التي تمارسها القوات الفرنسية في الجزائر، استطاعت أن تسجل القضية الجزائرية في دورة عام ١٩٥٧ واعتبارها قضية عالمية[١١٦]، وخلال المداولات والمناقشات التي أثيرت حول القضية الجزائرية، نجحت جبهة التحرير الوطني في كسب تأييد الدول العربية ودول الافرو آسيوية، في الوقت الذي اعتبرت فيه فرنسا أن الأمم المتحدة لا يحق لها أن تتدخل في القضية الجزائرية باعتبارها قضية داخلية خاصة بها[١١٧].

أدت الوفود العربية دوراً بارزاً في إظهار حجم المعاناة التي لحقت بالشعب الجزائري جراء السياسة التعسفية التي كانت تمارسها القوات الفرنسية بحقه، وهذا ما أوضحه المندوب السوري الجديد في الأمم المتحدة والمتحدث بلسان جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فريد زين الدين الذي أشار الى أن السلطات الفرنسية تمارس أبشع الأساليب في

إرهاب الناس في الجزائر واستعمال الأسلحة المحرمة دولياً وقتل الأسرى من جيش التحرير الوطني وهدم القرى بالقنابل[١١٨]، وكان هذا الموقف مع غيره من مواقف الدول الأخرى قد حمل هيئة الأمم المتحدة أن تصدر قراراً بالإجماع في ١٥ شباط ١٩٥٧ أشارت فيه الى أن الموقف في الجزائر يسبب الكثير من الآلام والخسائر في الأرواح وأنها تأمل أن يتم التوصل الى حل سلمي عادل مشبعٍ بروح التعاون على أن يتحقق هذا بالوسائل الملائمة طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[١١٩].

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذه الدورة أن الدول التي صوتت الى جانب القرار وصل الى (٧٧) دولة فيما لم تعارضه أي دولة، ولم تشترك فرنسا في التصويت ولم تقبل أن تناقش القضية الجزائرية أو أن تُعطى ذلك الاهتمام العالمي، كما كانت تصر على أن الجزائر قضية داخلية خاصة بها ولا يحق للأمم المتحدة مناقشتها والتدخل فيها، وقد أدت الدول الافرو آسيوية والدول العربية دوراً مهماً في كشف الجرائم الفرنسية في الجزائر الأمر الذي انعكس ايجابياً على القضية الجزائرية[١٢٠].

أعرب ممثل الجزائر في الأمم المتحدة عن شكر الجزائريين للجهود التي بذلتها الحكومة السورية لقضيتهم في أثناء مناقشتها في الأمم المتحدة، وجاء ذلك خلال اللقاء الذي جمع بين يوسف الرويسي مدير مكتب المغرب العربي[١٢١] في دمشق، ورئيس الوزراء السوري صبري العسلي في ١٨ شباط ١٩٥٧ بدمشق وأكد له أن الوفد السوري أسهم في إنجاح القضية الجزائرية وإخراجها من كونها قضية فرنسية داخلية إلى المحافل الدولية[١٢٢].

وفي الإطار ذاته استطاعت الحكومة السورية إقناع الدول العربية بإرسال مذكرة مشتركة الى الإدارة الأمريكية في ١٤ أيار ١٩٥٧ والتي تضمنت طلب الدول العربية إيقاف منح المساعدات العسكرية والاقتصادية لفرنسا، الأمر الذي رفضته الإدارة الأمريكية واعتبرت أن :((حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن يكون متفقاً مع سياسة الحكومة الأمريكية...)). كما رفضت الإدارة الأمريكية طلب السفراء العرب في واشنطن بإجراء تحقيق دولي حول الفظائع التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر[١٢٣].

وفي أيلول عام ١٩٥٨ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثالثة عشر وامتازت بمواجهة قوية بين الدول العربية الداعمة للجزائر وبين فرنسا، كما أن هذه الدورة واكبت تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة برئاسة فرحات عباس في ١٩ أيلول ١٩٥٨، واتخذت من القاهرة مقراً لها[١٢٤]، وقد سارعت الحكومة السورية الى إعلان اعترافها

الرسمي بتلك الحكومة في ٢١ أيلول ١٩٥٨، معتبرةً أن تشكيلها يعد نصراً مهما حققته الثورة الجزائرية داعية الى بذل الجهود من أجل الضغط على فرنسا من أجل سحب قواتها العسكرية من الجزائر ومنحه الاستقلال الكامل[١٢٥]. وعلى اثر ذلك زار دمشق وفد من جبهة التحرير الجزائرية برئاسة محمد الغسيري ممثل الحكومة الجزائرية في دمشق، في ٢٢ أيلول ١٩٥٨، وكان في استقباله أكرم الحوراني وصبري العسلي نائبا رئيس الجمهورية العربية المتحدة[١٢٦]، وأعرب الوفد عن شكر الجزائريين حكومةً وشعباً للمسؤولين والشعب السوري لما قدموه من تأييد ودعم للقضية الجزائرية[١٢٧].

ناقش المؤتمرون في دورة عام ١٩٥٨ عدداً من القضايا وعلى رأسها القضية الجزائرية، ووجه المندوب السوري فريد زين الدين باسم الدول الافرو آسيوية انتقادات لاذعة الى سياسة فرنسا في الجزائر، وأوضح أن الثوار الجزائريين حققوا انتصارات مهمة على القوات الفرنسية على المستويين السياسي والعسكري، وأضاف أن من واجب الأمم المتحدة أن تطلب من فرنسا الدخول في مفاوضات مع الثوار على أساس منح الجزائر الاستقلال التام، وإذا فشلت في ذلك فسوف يكون للدول الأعضاء قسط وافر من الحرية للاعتراف باستقلال الجزائر[١٢٨].

تجاهلت الحكومة الفرنسية مناقشة القضية الجزائرية في هذه الدورة وانسحبت منها، ولم يطرأ أي تغيير في الموقف الفرنسي تجاه الجزائر من حيث كونها فرنسية، كما عرض الجنرال ديغول[١٢٩] على جبهة التحرير ماعُرف بـ(سلام الشجعان)[١٣٠]، الأمر الذي أثار استنكار جبهة التحرير الوطني والحكومات العربية – لاسيما سوريا – على حد سواء، فقد أوضح المندوب السوري فريد زين الدين أن الحكومة الجزائرية المؤقتة قد اقترحت عقد مؤتمر مائدة مستديرة لطرح المواضيع المهمة والمتعلقة بالقضية الجزائرية[١٣١]، وركز على قضية المفاوضات بين الجزائر صاحبة الحق وفرنسا الدولة المستعمرة، بعد أن أثبتت الثورة الجزائرية قوتها ميدانياً وأنه من مصلحة فرنسا دخول المفاوضات على أساس منح الاستقلال الكامل[١٣٢]، ووجه المندوبان السوري والسعودي انتقادات لاذعة الى اقتراح الجنرال ديغول على الجزائريين ما سماه بسلام الشجعان، وأشاروا الى أنه من المستحسن تسميته باستسلام الشجعان موضحين أنه ليس بين الجزائريين جبان، لأنهم سجلوا صفحات مشرقة في تحرير فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية وأنه على فرنسا عدم نسيان ذلك[١٣٣].

ويذلك انتهت جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨ بنتيجة مهمة تمثل بإصدار قرار أكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية[١٣٤].

تواصلت الجهود السورية والدول الافرو آسيوية في دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، فقد حققت نجاحاً مهماً تمثل بتسجيل تلك القضية في الدورة الرابعة عشرة للأمم المتحدة في منتصف أيلول ١٩٥٩[١٣٥]، وقد عبر المندوبون العرب عن أملهم في أن تطبق الحكومة الفرنسية إعلانها الرسمي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره المؤرخ في ١٦ أيلول ١٩٥٩[١٣٦]، كما أشاروا في هذه الدورة على أن الثورة الجزائرية ماضية الى الإمام حتى تحقيق الاستقلال التام، تدعمها في ذلك كل الشعوب المحبة للاستقلال والحرية ومن بينها الشعوب العربية[١٣٧].

وشهدت الدورة الأممية الخامسة عشرة في تموز ١٩٦٠ دخولاً قوياً للجزائر من الناحية الدبلوماسية بفضل الدعم المطلق من الدول الافروآسيوية والعربية، وأسهمت بالتالي في تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة[١٣٨]، وأتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الكرسي الشاغر ووضع العراقيل أمام مناقشة القضية الجزائرية، الأمر الذي أثار حفيظة الدول الافرو آسيوية لاسيما الحكومة السورية، واتهم مندوبها الحكومة الفرنسية بالتنصل عن التزاماتها حيال القضية الجزائرية من خلال مقاطعتها لجلسات هذه الدورة، والالتفاف على منجزات الثورة الجزائرية[١٣٩]، واتهم المندوب السوري كلاً من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بدعم فرنسا بالسلاح في حربها في الجزائر، كما وجّه انتقاده الشديد لهيئة الأمم المتحدة في معالجتها السلبية للقضية الجزائرية وعدم وقوفها بشكل حازم أمام الانتهاكات والتصرفات الفرنسية تجاه الجزائر[١٤٠].

وبانتهاء جلسات دورة عام ١٩٦٠، حققت القضية الجزائرية ثقلاً دولياً بفضل الدعم من جانب الدول الافرو آسيوية، والذي كانت سوريا تشكل جزءاً مهماً فيه، إذ دخلت الحكومة الجزائرية المؤقتة في أول معاهدة دولية في ٢٠ حزيران ١٩٦٠ وهي اتفاقيات جنيف الخاصة بضحايا الحرب التي أبرمت عام ١٩٤٩، والتي أصبح فيها الجزائر العضو (٧٧)، ما يعني أن الجزائر لم تعد مرتبطة بفرنسا[١٤١]، وصدر عن هذه الدورة عدد من القرارات في ١٩ كانون الأول ١٩٦٠، منها اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وأنه أساسي لحل القضية الجزائرية، مع توفير الضمانات اللازمة لتطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح على أساس الاعتراف بالوحدة والاستقلال للجزائر[١٤٢].

دفعت هذه التطورات الحكومة الفرنسية لإجراء اتصالات مع الحكومة الجزائرية اتفقا خلالها على إجراء مفاوضات لإيجاد صيغة مشتركة حول تقرير المصير في ٣٠ آذار ١٩٦١[١٤٣]، وكانت الحكومة السورية في طليعة الداعمين والمساندين لجهود الحكومة الجزائرية في مفاوضاتها مع الفرنسيين[١٤٤]، وقد تزامن بدء المفاوضات الجزائرية – الفرنسية في ٧ آذار ١٩٦٢[١٤٥] مع انعقاد جلسات هيئة الأمم المتحدة، حيث قدمت الدول العربية الدعم الكامل للقضية الجزائرية، وقد أناب المندوب السعودي عن الحكومة الجزائرية في المناقشات المتعلقة بتلك القضية، يدعمه في ذلك المندوب السوري، ودعا الشقيري الأمم المتحدة الى بذل مزيد من التأييد والدعم لقضية الجزائر ودعمها أيضاً في مفاوضات الحكومة الجزائرية مع الفرنسيين[١٤٦].

وبذلك استطاع المندوبون العرب داخل كتلة الدول الافرو آسيوية من الحصول على بعض المكاسب لصالح القضية الجزائرية خلال مناقشات الأمم المتحدة، منها الاعتراف بحق تقرير المصير ويجب أن يطبق على الشعب الجزائري والاعتراف بالدولة الجزائرية وسيادتها على أراضيها وإطلاق سراح الزعماء الجزائريين المختطفين كخطوة مهمة لإنجاح المفاوضات الثنائية[١٤٧].

وفي منتصف آذار ١٩٦٢ اجتمع خالد العظم بالسفير الفرنسي في روما خلال زيارته لايطاليا، وتناول الجانبان القضية الجزائرية، وحثّ العظم السفير الفرنسي على ضرورة اتفاق بلاده مع ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ذلك لأن الشرط الأساسي لإعادة العلاقات السورية – الفرنسية هو أن ينتهي مؤتمر أيفيان الى تفاهم يكرس استقلال الجزائر، وأكد السفير الفرنسي للعظم أن المفاوضات في أيفيان ستنتهي الى ما يحقق استقلال وسيادة الجزائر[١٤٨].

رحبت الحكومة السورية بقرار وقف إطلاق النار بموجب اتفاق أيفيان، ففي ١٩ آذار ١٩٦٢ أرسل الرئيس السوري ناظم القدسي برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة يوسف بن خده، أوضح فيها أن هذا النصر الذي حققه الشعب الجزائري يعبر للعالم اجمع عن إيمانه الصادق وعزيمته في انتزاع حقه في الحرية والاستقلال، مؤكداً استمرار الدعم السوري للجزائر[١٤٩].

ونتيجة للجهود السورية والعربية والدعم الكامل الذي حصلت عليه الحكومة الجزائرية في مفاوضاتها مع الفرنسيين، فقد وضع اتفاق أيفيان الأركان الأساسية للاعتراف الفرنسي

باستقلال الجزائر، ففي ١ تموز ١٩٦٢ جرى الاستفتاء في موعده المقرر وجاءت نتيجة الاستفتاء ٩٩% لصالح الاستقلال التام، مما حدا بفرنسا الى إعلان اعترافها بالجزائر بشكل رسمي في ٣ تموز ١٩٦٢[١٥٠] وأعلنت جبهة التحرير الجزائرية يوم ٥ تموز ١٩٦٢ يوم الاستقلال، وهو اليوم نفسه الذي احتلت فيه فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠[١٥١]، ذلك الاحتلال الذي دام أكثر من ١٣٢ عاماً، وفي ٢٥ أيلول ١٩٦٢ أعلن عن تأسيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برئاسة احمد بن بيلا[١٥٢].

عبرت الحكومة السورية عن ابتهاجها الكامل بنجاح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، واعترفت بالاستقلال الكامل للجمهورية الجزائرية في تموز ١٩٦٢، وفي ١٦ آب ١٩٦٢ انضمت الى عضوية الجامعة العربية[١٥٣].

وعلى المستوى الشعبي خرجت مظاهرات كبيرة في دمشق أيدت هذا الحدث الذي طال انتظاره عند الإعلان عن استقلال الجزائر فعم الفرح ومظاهر الزينة جميع المدن السورية وأقيمت الاحتفالات، ونظمت تظاهرات شعبية كبيرة تعبيراً عن فرح الشعب السوري بنصر الجزائر واستقلالها[١٥٤]، وسارت مواكب الكشافة والفتوة والفرق الموسيقية في شوارع دمشق وهي تحمل المشاعل، كما ألقت الطائرات العديد من المنشورات التي تضمنت حكاية بطولة الشعب الجزائري، وكان احتفال سوريا باستقلال الجزائر لا يقل عن احتفالها باستقلالها عن الانتداب الفرنسي في نيسان ١٩٤٦، وغصّ مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق بوفود المهنئين لتقديم التهاني بهذه المناسبة[١٥٥].

<u>الدعم الثقافي والمالي:</u>

لم تكتفِ سوريا في دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية والعربية فحسب، وإنما تعدى ذلك الى ميدان الدعم الثقافي والمالي، فقد كثفت الحكومة السورية دعمها الإعلامي والتعبوي للقضية الجزائرية بما في ذلك تخصيص ساعة يومية في الإذاعة السورية تذاع فيها آخر التطورات المتعلقة بالثورة الجزائرية، وكانت تطلق الأناشيد والقصائد الشعرية الموجهة الى الشعب الجزائري تدعوه الى الالتفاف حول الثورة الجزائرية[١٥٦]. وعدم التنازل للشروط الفرنسية الداعية الى تنظيم استفتاء لأن:((الشعب الجزائري ليس في حاجة إلى انتخابات لكي يعرب عن إرادته، لقد أعرب عنها فعلا بالأعمال، إن الوطن الجزائري بين أيدي الجزائريين وهم يشرفون على إدارة أجزاء عديدة منه...)) [١٥٧]. واسهم الشعراء

السوريون بدعم الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها، وراحوا يسهمون بقصائدهم الشعرية المؤثرة لنصرة قضية الشعب الجزائري، واستطاعوا تعبئة الرأي العام العربي والسوري بروح الكره للاستعمار الفرنسي وسياساته المهينة لبلدان المغرب العربي، وبيان عدالة القضية الجزائرية[١٥٨].

وفي الجانب العلمي بذلت الحكومة السورية، وبالتعاون مع مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائري في دمشق، جهوداً كبيرة من أجل فتح المجال أمام أعداد كبيرة من الطلبة الجزائريين للدراسة في المدارس والجامعات السورية، ففي مطلع عام ١٩٥٧ عقد الطرفان اتفاقية تعهدت بموجبها الحكومة السورية، ممثلة بوزير المعارف السوري هاني السباعي، بقبول ما يقارب مائة وسبعة طلاب للدراسة وإعفائهم من رسوم الدراسة مع إمكانية تزويدهم بالكتب الضرورية مجاناً[١٥٩]، وفي مطلع آذار عام ١٩٥٩ قامت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم الشمالي بمنح رابطة طلاب المغرب العربي (٥٠٠) خمسمائة ليرة سورية بهدف أعانتها في خدمة طلبة المغرب العربي في سوريا[١٦٠].

ومن جانب آخر كانت سوريا تولي اهتماما متزايداً بالقضية الجزائرية من خلال استقبال عدداً من الثوار الجزائريين وتحتفي بهم، ففي عام ١٩٥٧ استقبل الرئيس السوري شكري القوتلي عدد من المناضلين الجزائريين وأبرز مثال على ذلك المناضلة جميلة بوحيرد[١٦١]، وأعرب عن مساندة سوريا حكومةً وشعباً للثورة الجزائرية حتى نيل الاستقلال الكامل[١٦٢]، وقرر مجلس الوزراء السوري التبرع للمؤسسة التي تشرف عليها جميلة بوحيرد بمبلغ نصف مليون ليرة سورية وخمسمائة طن من القمح[١٦٣].

وكانت الحكومة السورية تستغل كل مناسبة أو مهرجان لتعلن عن دعمها للقضية الجزائرية، فخلال افتتاح معرض دمشق الدولي في تشرين الأول ١٩٥٧، شجعت الحكومة السورية الجزائريين استغلال المناسبة للتعريف بقضيتهم ولقاء الوفود الرسمية الأجنبية والعربية، وأكد الرئيس السوري القوتلي خلال زيارته لجناح الجزائر، وقوف حكومته الى جانب القضية الجزائرية ودعمها في المحافل الدولية، ودعا الدول العربية الى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للجزائر[١٦٤]. وفي ٣٠ آذار ١٩٥٨ أقامت الحكومة السورية عدد من المهرجانات والاحتفالات الثقافية في دمشق وأطلق عليها أسبوع الجزائر التضامني، بحضور عدداً كبير من الشخصيات السورية مثل شكري القوتلي ونائب رئيس الجمهورية أكرم الحوراني ووزير الداخلية عبدالحميد السراج فضلاً عن ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائري

الشيخ محمد الغسيري وممثل المغرب في دمشق المحجوب بن صديق، وقد عبر الحاضرون عن نصرة ودعم الحكومة والشعب السوريين لإخوانهم الجزائريين في تصديهم للاستعمار الفرنسي(١٦٥).

وفي إطار الدعم المادي للقضية الجزائرية، لم تكن الحكومة السورية قادرة على تمويل الثوار الجزائريين بالأسلحة والعتاد من مخازن الجيش السوري بسبب توالي الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة على الحدود السورية، لكن هذا لم يمنع الحكومة السورية من تقديم الدعم المالي وإيصال الأسلحة عن طريقها الى الثوار الجزائريين، ففي عام ١٩٥٧ اتفقت الحكومتان العراقية والسورية على إدخال شحنة أسلحة من العراق قدرت بثلاثة أطنان الى سوريا وتقوم بدورها بإيصالها الى الثوار الجزائريين عن طريق ليبيا، فضلاً عن تشكيل لجنة السلاح الجزائرية في دمشق كانت مهمتها تأمين وصول الأسلحة الى الثوار الجزائريين(١٦٦). وعمدت الحكومة السورية الى تشكيل هيئة بالعاصمة دمشق يكون عملها جمع التبرعات المالية، وأطلق عليها بجماعة أسبوع الجزائر، وشاركت الجماهير السورية بالتبرع بالأموال وكانت تقدم الى ممثل جبهة التحرير الوطني في دمشق ويقوم من جانبه بوضعها في البنوك السورية، وكان الرئيس السوري القوتلي يشرف على جمع التبرعات بمعية الحاج عثمان النوري رئيس خزينة جماعة أسبوع الجزائر(١٦٧).

وخلال استقباله وفد جبهة التحرير الوطني المكون من فرحات عباس والشيخ الإبراهيمي واحمد توفيق المدني في دمشق في ١٥ آذار ١٩٥٧، سلّم القوتلي ثلاثة صكوك بقيمة (١,٨٠٠٠٠٠) مليون وثمانمائة ألف ليرة سورية وأكثر من(٤٩) ألف دولار أمريكي، وفي ٣١ تموز ١٩٥٧ أرسلت الحكومة السورية عن طريق مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق، مايقارب (١٥) ألف جنيه مصري، الى مكتب جبهة التحرير الوطني في القاهرة(١٦٨).

وكانت الحكومة السورية قد أبلغت رسمياً من جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ بضرورة تخصيص ميزانية سنوية للجزائر(١٦٩).

وعلى هذا الأساس توجه وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري مكون من احمد توفيق المدني ويوسف بن خدة واحمد بودة الى دمشق في كانون الأول ١٩٥٧، واجتمع بوزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار، وناقش الجانبان تسلم مستحقات سوريا المقرر دفعها للجزائر بناءاً على توصيات الجامعة العربية، وكان نصيب الجمهورية العربية المتحدة

(بعد الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨)، (١,٠٠٥,٨٠٠) جنيه إسترليني، وبادرت الحكومة السورية بدفع (٥٠٠) ألف فرنك لحساب مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق على أن يتبعها مليون فرنك آخر فيما بعد[١٧٠]، والتقى الوفد الجزائري بالرئيس السوري القوتلي الذي أكد أن:((قضية الجزائر قضيتنا و حدودها حدودنا ونضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا، وإني على يقين بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر سيكون على رأس كل حركة قومية تنازع أطماع المستعمرين))، والتقى الوفد برئيس مجلس النواب السوري أكرم الحوراني، الذي أعرب من جانبه عن عزم بلاده على مضاعفة الدعم المالي والسياسي للقضية الجزائرية، ونتج عن ذلك قيام الحكومة السورية بفتح أرصدة بنكية مهمتها تحويل العملة الصعبة، ومن بين تلك البنوك هو بنك الرافدين الذي كانت توضع فيه الأموال بإسم رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق عبدالحميد مهري[١٧١].

والى جانب التبرعات المالية، ساهمت سوريا بمنح الجزائر الكثير من المواد الغذائية، ففي حزيران ١٩٥٨ توجه وفد جبهة التحرير الوطني احمد توفيق المدني الى دمشق لهذا الغرض، وكان في استقباله رئيس مجلس النواب أكرم الحوراني ووزير الاقتصاد الوطني خليل الكلاس، وأوضح الحوراني تفهمه معاناة الشعب الجزائري من جراء السياسة التعسفية من جانب فرنسا، وقامت الحكومة السورية بمنح الجزائر (٢٠٠٠) طن من القمح، فضلاً عن بعض المواد التموينية الأخرى، كما سلمت الوفد مبلغ (٢٥٠) ألف فرنك من تبرعات جماعة أسبوع الجزائر[١٧٢].

وهذا يعني أن سوريا برغم إمكانياتها الاقتصادية المتواضعة، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تقديم الدعم المالي للثورة الجزائرية وقيامها بإطلاق جماعة أسبوع الجزائر لغرض جمع التبرعات المالية، فضلاً عن كون سوريا مصرفاً لجمع تلك التبرعات السورية والعربية بحكم أن سوريا كان بها حرية تصريف العملات الصعبة.

والى جانب تقديم الدعم المالي قامت الحكومة السورية بفتح باب التطوع أمام السوريين سواء في الوسط الشعبي أو الوسط العسكري، وذلك لنصرة الشعب الجزائري، فقد توافد على أرض الجزائر الكثير من السوريين ممن انضموا الى صفوف الثوار الجزائريين، كما وفد عدد كبير من الضباط السوريين الذين ساهموا في تدريب وتوجيه عناصر جيش التحرير الوطني الجزائري، ومن بين الذين وفدوا الى الجزائر هم نورالدين الاتاسي وإبراهيم ماخوس ويوسف

زعين، الذين خدموا كأطباء متطوعين في جيش التحرير الوطني الجزائري[١٧٣]. وفي الإطار ذاته دعت الحكومة السورية وزارة الدفاع السورية الى قبول الطلبة الجزائريين في الكليات العسكرية في سوريا وإعفائهم من الرسوم الدراسية ومنحهم رواتب وتعويضات أسوة بإخوانهم السوريين، لبناء جيش جزائري مستقل[١٧٤].

الخاتمة

حظيت القضية الجزائرية باهتمام كبير من جانب سوريا، ومنذ انطلاقة الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ كانت سوريا في طليعة الداعمين لها، لاسيما عن طريق جامعة الدول العربية، فقد اشتركت الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وأسهمت في دعمها سياسيا ومعنوياً. كما اشتركت الحكومة السورية في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ الذي ناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها وإدانة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

وفي إطار الأمم المتحدة تبنت الحكومة السورية القضية الجزائرية خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٢، إذ كانت من بين المدافعين عنها في كل جلسات الأمم المتحدة ووجهت انتقادات لاذعة الى السياسة الفرنسية وفضح جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ووصل الأمر الى إقدام الحكومة السورية على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا وذلك على أثر اختطاف السلطات الفرنسية للزعماء الجزائريين في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦.

تواصل الدعم السوري في المجال المادي، فقد قدّمت سوريا دعماً مالياً للجزائر، ولم يقتصر الدعم السوري للقضية الجزائرية عن طريق الجامعة العربية والأمم المتحدة فضلاً عن الدعم المالي، وإنما تعدى ذلك الى إعلان اعتراف سوريا بتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في أيلول ١٩٥٨ برئاسة فرحات عباس.

حظيت القضية الجزائرية باهتمام بالغ خلال دورات مجلس النواب السوري، وكان رد فعل النواب باستمرار متجاوباً مع تصاعد حرب التحرير الجزائرية، وذلك بالضغط على حكومتهم ومن خلالها على الأقطار العربية من أجل مضاعفة وتقوية التأييد العربي والدولي للقضية الجزائرية. كما تميز موقف الشعب السوري بالدعم المطلق للثورة الجزائرية والانتقاد الشديد

للسياسة الفرنسية في الجزائر، مطالبين سواء إعلامياً أو عن طريق المظاهرات بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً والمشاركة الفعلية في جمع التبرعات للشعب الجزائري.

الهوامش:

١. أبو القاسم سعدالله، خلاصة تاريخ الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢،ط١، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ص ٦٩-٧٠.
٢. جلال يحيى، المغرب العربي الحديث والمعاصر، (الإسكندرية، ١٩٨٢)، ص٣٨.
٣. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، (الجزائر، ١٩٨٠)، ص١٦؛ صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص١١٠.
٤. هو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري ولد بمدينة دمشق عام١٨٧٥ ونشأ فيها وتلقى علومه وتابع دراسته الثانوية في الجزائر، ثم التحق بالكلية العسكرية بباريس عام ١٨٩٢، وعمل بالجيش الفرنسي الموجود في المغرب الأقصى عام ١٩٠٧، لمع نشاطه السياسي خلال المدة ١٩١٣-١٩١٩، توفي في دمشق عام ١٩٣٦. ينظر: شكيب ارسلان، تأريخ غزوات العرب في فرنسا سويسرا وإيطاليا والجزائر والبحر المتوسط، منشورات مكتبة الحياة،(بيروت، ١٩٦٦)، ص١٠٧.
٥. عمر فروخ، وثبة المغرب، دار الكتب اللبناني للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٦١)، ص١٩٩؛ علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، (القاهرة، ١٩٥٥)، ص٩١.
٦. نزار احمد المختار، وحدة المغرب العربي ١٩١٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص٣٧.
٧. سياسي جزائري ولد في عام ١٨٩٨ بتلمسان، ودخل الخدمة العسكرية في عام ١٩١٨ وتأثر بالأفكار الاشتراكية، دخل مجال السياسة من خلال تأسيسه حزب نجم شمال إفريقيا ومن ثم حزب الشعب. ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص١١٧٩.
٨. أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، (القاهرة، ١٩٦٩)، ج٣، ص١٥١؛ احمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، (بيروت،٢٠٠٤)، ص ١٤٩.
٩. فرحات عباس: سياسي جزائري، ولد في مدينة قسنطينة في عام ١٨٩٩، التحق بالجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤٦ أنشأ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وباندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ انضم الى جبهة التحرير الوطني، وشكل أول حكومة مؤقتة في القاهرة في ١٩ أيلول ١٩٥٨ استمرت حتى آب ١٩٦١، توفي عام ١٩٨٥. ينظر: عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال ١٨٩٩-١٩٨٥، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٥.

١٠. العقاد، المصدر السابق، ص ص٣٩٣-٣٩٤.

١١. محمود قاسم، الإمام عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لحروب التحرير الجزائرية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨، ص٨.

١٢. الشيخ عبدالحميد بن باديس: وهو عبدالحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس، ولد في كانون الأول ١٨٨٩ في مدينة قسنطينة شرقي الجزائر، وهو من أسرة معروفة بالعلم والثراء، ودرس الدين والفقه والقضاء كما حفظ القران الكريم، أسس جريدة الشهاب عام ١٩٢٦، والتي كان من خلالها يخاطب الشعب الجزائري حول الوحدة والحفاظ على الهوية الوطنية والإسلامية، توفي في نيسان عام ١٩٤٠. ينظر: خليل حوراني، "عبدالحميد بن باديس، الداعية المصلح والسياسي المجاهد"، مجلة الوحدة الإسلامية،ع(١٧)، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص٣-٤.

١٣. محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، دار الثقافة، (بيروت، ١٩٧٣)، ص٤٢.

١٤. العقاد، المصدر السابق، ص٣٢٨؛ قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٤٠-١٩٥٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١١، ص٧٩.

١٥. احمد، المصدر السابق، ص١٦١.

١٦. شوقي عطاالله الجمل، المغرب الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب الأقصى)، ط٢، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص ٣٩٤.

١٧. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، (بيروت، ١٩٨٢)، ص١٥٢؛ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، (دمشق، ١٩٩٩)، ج١، ص١٠٥.

١٨. فرحات عباس، الثورة الجزائرية أو ليل الاستعمار، ترجمة: وليم خوري، (بيروت،١٩٦٤)، ص٢٧٢؛ الزبيري، المصدر السابق، ص ص١٥٤-١٥٥.

١٩. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل داغر، (الجزائر، ١٩٨١)،ص ١٣٦.

٢٠. مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية – الفرنسية ١٩٥٤-١٩٧٨، دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٣.

٢١. بسام العسلي، الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، (بيروت، ١٩٨٢)،ص١٧٢.

٢٢. حسين، المصدر السابق، ص٥.

٢٣. عمار بوحوش، " تحويل المنظمة الخاصة الى جيش التحرير الوطني الجزائري"، مجلة الذاكرة، ع(٣)، الجزائر، ١٩٩٥، ص٣٤.

٢٤. الزبيري، المصدر السابق، ص٢٠٨؛ سليمان، المصدر السابق، ص٢٤٠.

٢٥. محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، (دمشق، ٢٠٠٤)، ص٢٠.

٢٦. فايزة سعد، سنوات الدم ،تجربة الثورة الجزائرية، (القاهرة ،١٩٨٩) ،ص٦٤ ؛ بوحوش، المصدر السابق، ص٣٥.

٢٧. حسين، المصدر السابق، ص ص٥-٦.

٢٨. بوحوش، المصدر السابق، ص٣٨ ؛ الفاسي، المصدر السابق، ص٩٦.

٢٩. سعد، المصدر السابق، ص٧٧.

٣٠. بوعزيز، المصدر السابق، ص٣٠٥ ؛ آمال شلي، التنظيم العسكري للثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر،٢٠٠٦، ص ٣٥٧.

٣١. معزة، المصدر السابق، ص٢٢٥.

٣٢. حسين، المصدر السابق، ص٦.

٣٣. سياسي فرنسي ولد عام ١٩٠٧، وانتخب نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٣٢، وشغل منصب وزير للاقتصاد في أيلول ١٩٤٤، وترأس الحكومة الفرنسية خلال المدة (حزيران ١٩٥٤-شباط ١٩٥٥). ينظر: أكرم عبد علي، " الجمهورية الفرنسية الرابعة وموقف حكومة غي موليه إزاء القضية الجزائرية من خلال الصحافة الفرنسية عام ١٩٥٦"، مجلة التربية والعلم، ع(٣)، مج(١٨)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٩٥.

٣٤. عمار بوحوش،" ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع(١)، الجزائر، ١٩٩٤، ص٤١٦.

٣٥. لمزيد من التفاصيل عن الموقف الفرنسي من قيام الثورة الجزائرية ينظر: علي، المصدر السابق، ص ص ٨١-٨٣.

36. Jason Michael Norton, the French – Algerian War, Counterinsurgency: A Comparison, A thesis presented to the Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College, University of Maryland ,1992, p.36.

٣٧. نورالدين ثنيو، "هجرة الجزائريين الى المشرق العربي بين السياسة والدين ١٨٤٨-١٩١٢"، أعمال الملتقى الأول حول سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، الذي أقامه مركز الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية، جامعة منتوري قسنطينة، في أيار ٢٠٠٨، ص ص ٩٧-٩٨.

٣٨. جامعة الدول العربية، مجموعة قرارات مجلس الجامعة العربية، ١٩٤٥- ١٩٥٥، رقم القرار:١٧، الدورة الثانية، في ٤ كانون الأول ١٩٤٥، القاهرة، ١٩٥٥، ج١، ص٨.

٣٩. شكري القوتلي : رئيس الجمهورية السورية ولد في دمشق عام ١٨٩١، وأكمل دراسته في استانبول، ومن أعضاء الجمعية العربية الفتاة، أنتخب رئيساً للجمهورية السورية عام ١٩٤٣ واستمرت رئاسته حتى عام ١٩٤٩ عندما أطاح به انقلاب حسني الزعيم، تولى رئاسة الجمهورية السورية مرة أخرى عام ١٩٥٥ وبقى رئيساً للجمهورية حتى قيام الوحدة المصرية-السورية عام ١٩٥٨، توفي عام ١٩٦٧. للتفاصيل ينظر: يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي١٨٩١– ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٤٠. سهيل العشي، فجر الاستقلال في سوريا، منعطف خطير في تاريخها، ط١،(بيروت، ١٩٩٩)، ص٨٨.

٤١. جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام للجامعة العربية الى مجلس الجامعة العربية في الدورة الثامنة والعشرون، في ٢٣ شباط ١٩٤٨، ص١٣٢.

٤٢. مذكرات معروف الدواليبي المنشورة في جريدة الشرق الأوسط (السعودية)، ع(٩٧٠٩)، ٢٨ حزيران ٢٠٠٥.

٤٣. المصدر نفسه. ولمزيد من التفاصيل عن انقلاب أديب الشيشكلي في سوريا في تشرين الثاني ١٩٥١ ينظر: فهد عباس سليمان السبعاوي، العلاقات السورية – السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ص ٩٣-٩٥.

٤٤. احمد طربين، "انجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية"، مجلة شؤون عربية، ع(١٣)، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٥٩.

٤٥. احمد الشقيري: سياسي فلسطيني ولد في عام ١٩٠٨، أكمل دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، دخل معترك السياسة عندما عُين مندوباً لسوريا في الأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥١، ثم شغل منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية حتى عام ١٩٥٧ واختير مندوباً للمملكة العربية السعودية للأمم المتحدة، وفي عام ١٩٦٤ عُين رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية كما كان له دور في تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، له عدد من المؤلفات منها: أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، وقصة الثورة الجزائرية، توفي في عمان في ٢٥ شباط ١٩٨٠. ينظر: الموسوعة الحرة على الموقع: www.ar.wikipedia.org

٤٦. مجموعة باحثين، احمد الشقيري، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠٠٥)، ص١٦٢.

٤٧. مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ١٩٤٥-١٩٥٥، رقم القرار ٥٢٣، الدورة ١٨، الجلسة ٣، في٩ نيسان ١٩٥٣، ج١، ص١٧.

٤٨. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة السادسة، في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ص ١٣٢-١٣٣.

٤٩. المصدر نفسه، ص ص ١٣٦-١٣٧.

٥٠. جريدة الأهرام (المصرية)،ع(٢٤٨٢١)، ٩ تشرين الثاني ١٩٥٤.

٥١. طربين، المصدر السابق، ص٣٦٠.
٥٢. جريدة أم القرى (السعودية)، ع(١٥٤٢)، ٣ كانون الأول ١٩٥٤.
٥٣. فيصل بن عبدالعزيز: الملك الثالث للمملكة العربية السعودية، ولد في الرياض عام ١٩٠٦، تولى منصب وزارة الخارجية منذ عام ١٩٣٠ وعُين رئيساً لمجلس الشورى عام ١٩٣٥، تولى عرش المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٤ وعُرف عنه اهتمامه بقضايا المسلمين، اغتيل في آذار ١٩٧٥. للمزيد ينظر: الكيالي، المصدر السابق، ج٤، ص ص٦٨٠-٦٨١.
٥٤. محمود متولي، ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي، (القاهرة، د.ت)، ص١٠٦؛ خيرية قاسمية، احمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، (الكويت، ١٩٨٧)،ص٤٢٧.
٥٥. جميل إبراهيم الحجيلان،" الدور القيادي للملك فيصل في العالم العربي"، مجلة الفيصل، ع(٢٣٧)، الرياض، ١٩٩٧، ص ص٢٤-٢٥؛ سليمان، المصدر السابق، ص٢٨٠.
٥٦. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ١٢٣-١٢٤..
٥٧. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الخامسة، في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ١٢٣-١٢٤.
٥٨. السبعاوي، المصدر السابق، ص ١٨٢.
٥٩. إبراهيم احمد العدوي، الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ١٠٠-١٠١ ؛ نصوح بابيل، صحافة وسياسة سوريا في القرن العشرين، ط٢، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ص٥٥٩-٥٦٠.
٦٠. محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، (القاهرة، ١٩٧١)، ص٧٩.
٦١. دار الكتب والوثائق في بغداد، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٦٨٠، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية العراقية، في ٤ أيار ١٩٥٦، و٣٧، ص٦٩.
٦٢. كريستيان بينو: سياسي فرنسي ولد عام ١٩٠٤ وعين وزيراً للتموين لأول مرة عام ١٩٤٥ فوزيراً للأشغال والنقل والسياحة، وتولى رئاسة الوزراء عام ١٩٥٢ ثم عين في شباط ١٩٥٦ وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٥٧. للمزيد ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٢٥٢.
٦٣. جريدة الإنشاء (السورية)، ع(٤٣٧٧)، ٦ نيسان ١٩٥٦.
٦٤. المصدر نفسه، ع(٤٣٨٥)، ١١ نيسان ١٩٥٦.
٦٥. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة الثالثة، في ٢٧ حزيران ١٩٥٦، ص ١٠.
٦٦. علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٢٤٤.
٦٧. المدني، المصدر السابق، ص٢٠٧.

٦٨. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة الثالثة عشر، في ٢٨ تموز ١٩٥٦، ص ص ٣٠٨-٣١٤.

٦٩. عبدالحميد مهري: سياسي جزائري ولد في ٣ نيسان ١٩٢٦، في منطقة الخروب التابعة لمدينة قسنطينة، وبعد قيام الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ أنخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني وعُين ممثلاً لجبهة التحرير في دمشق عام ١٩٥٦، وبعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة تدرج في عدد من المناصب الوزارية وفي عام ١٩٧٩ شغل منصب وزير الثقافة والإعلام ثم سفير الجزائر في فرنسا ١٩٨٤-١٩٨٨، وتقلد منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦ ثم أعلن انسحابه من الحياة السياسية، توفي في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢. ينظر: الموسوعة الحرة على الموقع: www.ar.wikipedia.org

٧٠. المدني، المصدر السابق، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

٧١. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة التاسعة عشر، في ٤ آب ١٩٥٦، ص ص ٥٧٠-٥٧٧.

٧٢. جريدة الأهرام (المصرية)، ع(٢٥٥٢٨)، ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٦.

٧٣. احمد بن بيلا: سياسي جزائري وأول رئيس للجمهورية الجزائرية، ولد بالقرب من مدينة وهران عام ١٩١٦، والتحق بالجيش الفرنسي، وفي عام ١٩٤٨ عين قائداً لولاية وهران، وهو احد أعضاء جبهة التحرير الجزائرية وتولى رئاسة الجمهورية خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥. ينظر: مائدة خضير السعدي، احمد بن بلّة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ص٥-٢٠.

٧٤. بوحوش، المصدر السابق، ص ص٤٢٩-٤٣٠ ؛ قناة الجزيرة الفضائية، احمد بن بيلا، أسرار ثورة الجزائر، تقديم: احمد منصور، الكتاب الخامس، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ص ١٣٩-١٤٠.

٧٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٧٠١، تقرير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦، و٥٧، ص١٨١.

٧٦. همرشولد: سياسي سويدي ولد عام ١٩٠٥، عمل في وزارة الخارجية السويدية ثم تسنم منصب الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٥٣، وأعيد انتخابه عام ١٩٥٧ حتى وفاته في أيلول ١٩٦١ أثر حادث سقوط طائرة في الكونغو. ينظر: عبدالوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٥٦..

٧٧. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٧٠١، تقرير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦، و٥٩، ص ص١٨٥-١٨٦.

٧٨. جميل صبر المرسومي، العلاقات السياسية السورية – المصرية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٢٥٢.

٧٩. جريدة القبس (السورية)، ع(٥٤٠٥)، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦.

٨٠. بابيل، المصدر السابق، ص٥٧٦.

٨١. "عادلة بيهم الجزائري، عميدة النهضة النسوية السورية"، مقالة متاحة على الموقع:
www.sham news.com

٨٢. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٦٦٤، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، المرقم ٣٧٨/٤ /٨/٣٧٨ ،في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٦، و٨٦، ص١٥٧.

٨٣. جريدة أم القرى، ع(١٦٤٢)، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ ؛ بابيل، المصدر السابق، ص٥٧٧.

٨٤. مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الخامسة، الجلسة الأولى، في ٣ كانون الثاني ١٩٥٧، ص ص ٣-٥.

٨٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٧٢٧، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية، المرقم: ١٥٠/٢٩/٢، في ٣ آذار ١٩٥٧، و١٠٩، ص١٨١.

٨٦. بابيل، المصدر السابق، ص٥٨٥.

٨٧. جامعة الدول العربية، محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية، الدورة العادية ٢٩، بتاريخ ٣١ آذار – أيلول ١٩٥٨، القاهرة، ١٩٥٨، ص٧٨.

٨٨. جريدة صوت الأحرار (الجزائرية)، متاحة على الموقع: www. sawt-alahrar.net

٨٩. د.ك.و، ٣١١/٤٧٠٨، تقرير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، في ٢٦ أيلول ١٩٥٧، و٣٣، ص٦٢.

٩٠. تجدر الإشارة الى أن العلاقات السورية – الأمريكية قد شهدت توتراً واضحاً خلال تلك الفترة على خلفية كشف الحكومة السورية مؤامرة لقلب نظام الحكم فيها أثبتت تورط الإدارة الأمريكية فيها، وطبيعي أن توجه الحكومة السورية الاتهامات الى الإدارة الأمريكية بدعم الفرنسيين في ضرب الثورة الجزائرية. لمزيد من التفاصيل عن العلاقات السورية – الأمريكية ينظر: فهد عباس سليمان السبعاوي، العلاقات السورية – الأمريكية ١٩٤٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ص ١٧٠-١٧٣.

٩١. " الدور العربي في تدويل القضية الجزائرية"، بحث منشور في مجلة الابتسامة على الموقع:
www.ibtesama.com

٩٢. أسامة صاحب منعم الجنابي، مصر وحركة عدم الانحياز ١٩٥٥-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص٦٦.

٩٣. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ط٣، (بيروت، ٢٠٠٣)، ج٢، ص٣٧٥.

٩٤. جريدة القبس (السورية)، ع(٤٩٧٧)، ١ أيار ١٩٥٥.

٩٥. محمد الأمين بلغيث، الجزائر في باندونغ، (الجزائر، ٢٠٠٧)، ص٨٣.

٩٦. مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص٢٦٨.

٩٧. الجنابي، المصدر السابق، ص ص ٦٨-٦٩.

٩٨. بهي الدين زيان، الجزائر أرض المعارك، (القاهرة، ١٩٥٨)، ص١٥٨.

٩٩. رينيه كوتي: سياسي فرنسي ولد عام ١٨٨٢ في مدينة الهافر، عمل محامياً منذ عام ١٩٢٣ وأصبح عضواً لمجلس الشيوخ منذ عام ١٩٣٥، وشغل وزيراً للأعمار عام ١٩٤٧ وتسنم رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٣. لتفاصيل أكثر ينظر: بهيج بحليس، أحداث القرن العشرين، قادة وأعلام، (بيروت، ٢٠٠٤)، ج٨، ٢٦٠.

١٠٠. العظم، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٤١٣-٤١٤.

١٠١. المصدر نفسه، ص٤١٦.

١٠٢. قاسمية، المصدر السابق، ص٤٢٧؛ احمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، (الجزائر، ١٩٩٥)، ص٧٧.

١٠٣. العظم، المصدر السابق، ج٢، ص٤٢٤.

١٠٤. احمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دراسة وتاريخ، (بيروت، ١٩٥٨)، ص٢٥٥.

١٠٥. صغير، المصدر السابق، ص ٢٧١-٢٧٢.

١٠٦. احمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، (بيروت، د.ت)، ص ٤٧٥.

١٠٧. قاسمية، المصدر السابق، ص٤٢٨.

١٠٨. صغير، المصدر السابق، ص٢٧٥.

١٠٩. الزبيري، المصدر السابق، ج٢، ص١١٧.

١١٠. الشقيري، المصدر السابق، ص٤٧٦.

١١١. صغير، المصدر السابق، ص٢٧٨.

١١٢. الزبيري، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٩.

١١٣. بوعزيز، المصدر السابق، ص ٣٣٣ ؛ العقاد، المصدر السابق، ص٣٩٩ ؛ شلي، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

١١٤. حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ص ٩٤-٩٦.

115. Norton, op., cit., p.37.

١١٦. جريدة المقاومة، الناطقة بلسان جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ع(٧)، ١٦ شباط ١٩٥٧.

١١٧. جريدة المجاهد (الجزائرية)، ع(١١)، ١٧ شباط ١٩٥٧.

١١٨. جريدة الإنشاء (السورية)، ع(٤٦٢٠)، ٧ شباط ١٩٥٧.

١١٩. صغير، المصدر السابق، ص٢٨٣.

١٢٠. حافظ والشرقاوي، المصدر السابق، ص٨٣.

١٢١. تأسس هذا المكتب في دمشق في تموز ١٩٤٦ عن طريق الجهود التي بذلها يوسف الرويسي والحبيب ثامر، وبدأ نشاطه بإلقاء المحاضرات في النوادي الثقافية والجامعات السورية

ومكاتب الصحافة السورية واطلاع الرأي العام في سوريا على قضايا المغرب العربي. لتفاصيل أكثر ينظر: ضمياء عزيز مناور، مكتب المغرب العربي في القاهرة ١٩٤٧-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ص٨٥-٩٠.

١٢٢. جريدة الإنشاء (السورية)، ع(٤٦٢٩)، ١٨ شباط ١٩٥٧.

١٢٣. الخطيب، المصدر السابق، ص٢٣٠.

١٢٤. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، ١٩٧٥)، ص ٥٢١؛ داهش، المصدر السابق، ص١٧.

١٢٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٧١٦، تقرير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، ٢٣ أيلول ١٩٥٨، و٧٧، ص١٣٦.

١٢٦. تجدر الإشارة الى أنه في الأول من شباط عام ١٩٥٨ تم الإعلان عن قيام الوحدة السورية – المصرية وأطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبدالناصر، التي استمرت حتى أيلول عام ١٩٦١، ولهذا سيكون الحديث عن الموقف السوري من القضية الجزائرية بوصفها الإقليم الشمالي من تلك الجمهورية فقط دون التطرق الى موقف الإقليم الجنوبي الذي كانت تمثله مصر.

١٢٧. جريدة الإنشاء (السورية)، ع(٥٠٩٢)، ٢٣ أيلول ١٩٥٨.

١٢٨. احمد الرفاعي، قضية الجزائر والتضامن العربي، (القاهرة، د.ت)، ص٤٨.

١٢٩. تجدر الإشارة الى أن الجمهورية الفرنسية الخامسة تشكلت بوصول الجنرال ديغول الى الحكم في أيار ١٩٥٨ وحلت محل الجمهورية الرابعة، التي انهارت بفعل ضغط الرأي العام الفرنسي المنادي بضرورة إنهاء الحرب الدائرة في الجزائر. لتفاصيل أكثر ينظر:

Michael Atkins, reflections of revolution: Le Figaro, Le Monde, and public opinion in France during the Algerian conflict (1954-1962), thesis in Master of Art, University of North Texas, 2002, pp.32-33;

بوحوش، المصدر السابق، ص٤٣٨.

١٣٠. جلال يحيى، العالم العربي الحديث، (القاهرة، ١٩٦٦)،ص ٦٥٨.

١٣١. الشقيري، قصة الثورة الجزائرية...، ص ٤٩.

١٣٢. حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، المشكلات العالمية المعاصرة، (القاهرة، ١٩٥٨)، ص١٧٩.

١٣٣. مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص١٦٣.

١٣٤. قاسمية، أربعون عاماً...، ص٤٢٨.

١٣٥. الشقيري، قصة الثورة الجزائرية...،ص ٦٦.

136. Atkins, op., cit., p.10.

١٣٧. قاسمية، أربعون عاماً...، ص٤٢٩.

١٣٨. جريدة المجاهد (الجزائرية)، ع(٧٣)، ٢٥ تموز ١٩٦٠.

١٣٩. الشقيري، قصة الثورة الجزائرية...،ص ١٠٢.

١٤٠. الشقيري، أربعون عاماً...، ص ص ٤٨٤.

١٤١. صغير، المصدر السابق، ص٢٩٧.

١٤٢. احمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٦، ص٧٠.

١٤٣. حسين، المصدر السابق، ص ص ٤٤-٤٦ ؛ معزة، المصدر السابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٤.

١٤٤. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، (الجزائر، ٢٠٠٥)، ص١١٠.

١٤٥. تجدر الإشارة الى أن المفاوضات الجزائرية – الفرنسية انطلقت في مدينة إيفيان الفرنسية، وتم التوقيع على معاهدة إيفيان، واتفق الجانبان على إيقاف إطلاق النار في الجزائر اعتباراً من ١٨ آذار ١٩٦٢ وإجراء استفتاء ومن ثم البدء بسحب تدريجي للقوات الفرنسية من الجزائر، واعترف الفرنسيون بسيادة الجزائر على الصحراء الكبرى والاعتراف بحق تقرير المصير ووحدة التراب الجزائري وإطلاق سراح الزعماء الجزائريين المختطفين، بينما تعهد الجزائريون بضمان المصالح الفرنسية مقابل تقديم معونات ومساعدات اقتصادية الى الجزائر. لتفاصيل أكثر ينظر: العقاد، المصدر السابق، ص٤٦٤ ؛ أجيرون، المصدر السابق، ص١٨٠؛ احمد المصدر السابق، ص١٧٥.

١٤٦. الشقيري، قصة الثورة الجزائرية...، ص١٥٩.

١٤٧. المصدر نفسه، ص ص١٥٧-١٥٨.

١٤٨. العظم، المصدر السابق، ج٣، ص٢٥٧.

١٤٩. جريدة الوحدة الكبرى (السورية)، ع(١٠٢٧)، ٢٠ آذار ١٩٦٢.

١٥٠. بوعزيز، المصدر السابق، ص٣٦٧؛ منغور، المصدر السابق، ص ٨٩.

١٥١. داهش، دراسات في الحركات الوطنية...، ص٣٥.

١٥٢. قناة الجزيرة الفضائية، المصدر السابق، ص٢٢٦.

١٥٣. دبش، المصدر السابق، ص ص ١١٠-١١٣؛ طربين، المصدر السابق، ص٣٦١.

١٥٤. جريدة الأخبار (السورية)، ع(١٩١٦)، ٥ تموز ١٩٦٢.

١٥٥. سليمان عبدالنبي، السياسة السورية – العربية ١٩٥٨-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص ١٩٠.

١٥٦. " الدور العربي في تدويل القضية الجزائرية": www.ibtesama.com

١٥٧. جريدة صوت الأحرار (الجزائرية)، متاحة على الموقع: www. sawt-alahrar.net.

١٥٨. صغير، المصدر السابق، ص١٣٨.

١٥٩. المدني، المصدر السابق، ص٤٧٧.

١٦٠. الجريدة الرسمية، الجمهورية السورية، ع(١٣)، ١ آذار ١٩٥٩، ص ١٦١٣.

١٦١. جميلة بوحيرد: مناضلة جزائرية ولدت عام ١٩٣٥ في حي القصبة في الجزائر العاصمة، وهي من أشهر النساء الجزائريات اللاتي ساهمن بشكل مباشر في الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي منذ عام ١٩٥٤، التحقت بصفوف الثوار وكانت تزرع القنابل في طريق القوات الفرنسية، وتم إلقاء القبض عليها في نهاية عام ١٩٥٧ واصدر بحقها حكم الإعدام ثم استبدل بالسجن ثلاث سنوات في باريس، وبعد انتهاء حقبة الاستعمار الفرنسي تم إطلاق سراحها مع بقية المعتقلين الجزائريين عام ١٩٦٢. ينظر: الموسوعة الحرة على الموقع: www.ar.wikipedia.org

١٦٢. دبش، المصدر السابق، ص ص٧٨-٧٩.

١٦٣. العظم، المصدر السابق، ج٣، ص٣٧١.

١٦٤. "الدور العربي في تدويل القضية الجزائرية": www.ibtesama.com

١٦٥. صغير، المصدر السابق، ص١٤١.

١٦٦. "الدور العربي في تدويل القضية الجزائرية": www.ibtesama.com

١٦٧. المدني، المصدر السابق، ص ص ٣٠٠-٣٢٠.

١٦٨. جريدة القبس (السورية)، ع(٥٥٩) ،١٣ أيار ١٩٥٧.

١٦٩. جامعة الدول العربية، محاضر جلسات الجامعة العربية، الدورة العادية (٢٩)، في ٣١ آذار ١٩٥٨ – أيلول ١٩٥٨، القاهرة، ١٩٥٨، ص٧٨.

١٧٠. جريدة الإنشاء (السورية)، ع(٤٩٥٥)، ١ نيسان ١٩٥٨.

١٧١. صغير، المصدر السابق، ص ١٤٦.

١٧٢. المدني، المصدر السابق، ص٣٨٤.

١٧٣. باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ط١ (بيروت، ١٩٩٩)، ص١٧٦. تجدر الإشارة الى أن هؤلاء الأطباء الثلاثة قد تسنمو مناصب سياسية عالية في سوريا فيما بعد، فقد شغل نورالدين الاتاسي منصب رئيس الدولة السورية خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، أما ابراهيم ماخوس فقد شغل منصب وزير خارجية بعد انفصال الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٦١ ثم منصب نائب رئيس وزراء عام ١٩٦٦، في حين تولى يوسف زعين منصب وزير زراعة عام ١٩٦٣ ثم رئيساً للوزراء خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٦٨. لتفاصيل أكثر ينظر: فيصل ابراهيم محمد الحاج عباس، التطورات الداخلية في سوريا ١٩٦١-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٢.

١٧٤. جريدة الوحدة الكبرى (السورية)، ع(١٠٢٧)، ٢٠ آذار ١٩٦٢.

Abstract
The attitude of Syria from the Algerian case 1954-1962

The Algerian revolution started at November 1954, as a result of the colonial policy that had been practised by the France towards Algeria. The Algerian case got much attention from Arab and international community especially Saudi Arabia, subject of research.

The Algerian revolution constituted a compatibility and Syrian – Algerian harmony where Syria had a government and nation. The two had a unified abstract and concrete position at the side of the national liberation Algerian war. Syria had presented all types of political and financially support to the Algerian case. It supported Saudi in the frame of Arab League from the early starting point. The Syria had contributed with Arabic and Islamic countries in supporting the Algerian case in the United Nations especially the efforts that had been done for recording the case on the table of United Nations works since 1955 till the independence of Algeria in 1962.

The Syrian people had a supporting position to the Algerian revolution, it enhanced Syria financially and abstractly by collecting money inside Syria and by demonstrations that refused the abusive policy that had been done by France towards Algeria.